في بيان توضيحي صادر عن اللجنة العليا للانتخابات

مطالبة المتضررين باللجوء إلى القضاء بدلا من ممارسة الإرهاب الفكري

التأكيد على حق اللجنة العليا الدستوري والقانوني في الإعداد والتحضير للانتخابات البرلمانية

اللجنة العليا للانتخابات / أرشيف

بيان (المشترك) يحتوي على عبارات سالبة للحرية والحق وتشوه صورة أعضاء اللجنة

صنعاء / متابعات:

أكدت اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء على حقها الدستوري والقانوني في الإعداد والتحضير للانتخابات البرلمانية القادمة .

وذكر بيان صادر عن اللجنة العليا للانتخابات " إن اللجنة العليا للانتخابات كهيئة من الهيئات الدستورية المحايدة والمستقلة هي الجهة المسئولة عن إدارة العملية الانتخابية طبقا لما هو مخول لها من السلطات والصلاحيات الدستورية والقانونية النافذة ولم تفرض نفسها من خارج المؤسسات الدستورية التي ساهمت بالترشيح والتي قامت بالتعيين ولم يتم استيراد أعضائها من البلدان الأجنبية".

وعبرت عن أسفها لما ورد في بيان (المشترك) من عبارات نابية سالبة للحرية والحق والعقل تفتقد إلى الدليل المادي المستند إلى ما هو نافذ من قواعد دستورية ونصوص قانونية .

وقالت إن من حق المتضررين اللجوء إلى القضاء بدلا من اللجوء إلى لغة السياسة والصحافة الدعائية في إصدار البيانات وكيل الاتهامات الكيدية الهادفة إلى التحريض والتشوية والتجريح والإرهاب الفكري لأعضاء اللجنة العليا للانتخابات العامة والاستفتاء .

وأضافت أن " أي مخالفة من حق المتضررين منها اللجوء إلى القضاء بدلا من اللجوء إلى لغة السياسة والصحافة الدعائية في إصدار البيانات وكيل الاتهامات الكيدية الهادفة إلى التحريض والتشويه والتجريح والإرهاب الفكري لأعضاء اللجنة العليا للانتخابات العامة والاستفتاء ".

وفي ما يلي نص البيان

بيان توضيحي صادر عن اللجنة العليا للانتخابات العامة والاستفتاء

وقفت اللجنة العليا للانتخابات العامة والاستفتاء أمام البيان الصادر عن أحزاب المشترك وما ورد فيه من اتهامات كيدية لرئيس وأعضاء اللجنة لا علاقة لها بالدستور والقانون ولا يستدل منها على ابسط قواعد أدب الاختلاف ناهيك عن أدب الاحترام الموجبة للتعاون والتكامل نظراً لما تمثله الأحزاب من مسؤولية تليق بسلطة الحكم وسلطة المعارضة ويحرص الجميع على التداول السلمي للسلطة بشرعية انتخابية حرة ونزيهة وشفافة وملزمة بالمعايير الدولية.

إن اللجنة العليا للانتخابات كهيئة من الهيئات الدستورية المحايدة والمستقلة هي الجهة المسئولة عن إدارة العملية الانتخابية طبقا لما هو مخول لها من السلطات، والصلاحيات الدستورية والقانونية النافذة لم تفرض نفسها من خارج المؤسسات الدستورية التي ساهمت بالترشيح والتي قامت بالتعيين ولم يتم استيراد أعضائها من البلدان الأجنبية والاحترام لها هو احترام لنواب الشعب الذين قاموا بالترشيح واحترام لفخامة رئيس الجمهورية الذي قام بالتعيين وقبل ذلك هو احترام لقدسية الدستور والقانون .

وأي مخالفة من حق المتضررين اللجوء إلى القضاء بدلا من اللجوء إلى لغة السياسة والصحافة الدعائية في إصدار البيانات وكيل الاتهامات الكيدية الهادفة إلى التحريض والتشويه والتجريح والإرهاب الفكري لأعضاء اللجنة العليا للانتخابات العامة والاستفتاء..دون مراعاة أنهم مواطنون يمنيون متساوون بالحقوق والواجبات قبل وبعد ان يكونوا أعضاء لجنة , وإننا اذ ناسف لما ورد في بيان المشترك من عبارات نابية سالبة للحرية والحق والعقل تفتقد إلى الدليل المادي المستند الى ما هو نافذ من قواعد دستورية ونصوص قانونية تمنعها مسؤولياتها الموجبة لحسن العلاقة والشراكة مع الأحزاب من اللجوء الى مقاضاتهم ... ناهيك عن عدم استعدادها للدخول بهذا النوع من المتاهات والمهاترات المسيئة للتجربة الديمقراطية اليمنية الناشئة , لا تملك الا التوضيح ... للراي العام عن حقيقة ما اشكل على أحزاب المشترك من الملابسات بالقول الواحد والصريح ان الدستور هو الذي نص في احدى مواده على تحديد مدة مجلس النواب بستة اعوام وان مجلس النواب هو الذي صوت على تعديل الدستور وفق ما توافقت عليه الأحزاب من التمديد سنتين إلى الأمام ولمره واحدة بصورة الزمت اللجنة بتأجيل العملية الانتخابية البرلمانية إلى الـ27 من ابريل 2011م وما تستوجبه من مراجعة وتعديل جداول الناخبين قبل أشهر من إجراءاتها طبقا لما نص عليه قانون الانتخابات العامة والاستفتاء , واذا كان ذنب اللجنة انها تمارس اختصاصها بالإعداد والتحضير للعملية الانتخابية طبقا لما نص عليه الدستور والقانون أبلغت الأحزاب بضرورة موافاتها بما توافقت عليها من الحصص في تقاسم اللجان المساعدة التي دخلت بها آخر عملية انتخابية رئاسية ومحلية.. فان ذنب الأحزاب انها تتحمل مسئولية عدم الالتزام بانجاز ما توافقت عليه في اتفاق فبراير من نقاط حوارية وتعديلات دستورية وانتخابية وعدم تمريرها عبر المؤسسات والسلطات الدستورية لتصبح لازمة وملزمة لإيقاف العليا عن الاعداد والتحضير للعملية الانتخابية وحتى ذلك الحين فان اللجنة العليا للانتخابات العامة والاستفتاء الحالية لاتزال تتمتع بكافة مقومات الشرعية ليس أمامها من خيار سوى الإعداد والتحضير للانتخابات النيابية القادمة بما يجنب الوطن والمواطن مغبة الدخول في الدوامة الفوضوية العنيفة للفراغات الدستورية والقانونية المنظمة للانتخابات العامة والاستفتاء والمحددة للاختصاصات والصلاحيات والمهام وما يقابلها من العقوبات الناتجة عن الإهمال والتقصير في أداء واجباتها العملية تجاه الهيئة الناخبة صاحبة القول الفصل في منح الثقة وحجب الثقة لان اللجنة العليا مسئولة أمام الشعب قبل ان تكون مسئولة امام الأحزاب والتنظمات السياسية والمرشحين المستقلين.

معنى ذلك ان اللجنة العليا للانتخابات لم تكن مخالفة ولا مذنبة في ما أقدمت عليه من إبلاغ الأحزاب والتنظيمات السياسية بطلب موافاتها بأسماء رؤساء واعضاء اللجان المساعدة التي ستنفذ مراجعة وتعديل جداول الناخبين وقد عبرت عن حسن النية في تنازلها عن الاختصاصات المخولة لها في تعيين وإدارة اللجان المساعدة بدافع الحرص عل تبديد ما قد ساور البعض من الهواجس والشكوك والمخاوف حول نزاهة وحرية العملية الانتخابية ولم تكن بذلك قد ارتكبت أي جرم يمس بقدسية القيادات الحزبية والسياسية ويدفعها الى ذلك الهيجان غير المعقول وغير المقبول لانها هيئة دستورية ومحايدة تنفذ الدستور والقانون بل تأتمر بأوامر الأحزاب والتنظيمات السياسية خلال فترة عضويتها بستة اعوام لا يحق لاي كان التدخل في عملها والانتقاص من اختصاصاتها والضغط عليها وابعادها من عملها دون مبررات مستندة الى احكام قضائية باتة ونافذة .

فقد كان من حق هذه القيادات الاعتذار وعدم الرد بلغة الفجاجة و الجلافة الفاقدة لأدب الاحترام وأدب التخاطب مع هيئة من الهيئات الدستورية بدلا من إصدار ذلك البيان المسف الأقرب إلى السب العلني والنقد الهدام منه إلى لغة الاحترام والنقد البناء لان عدم مراجعة وتعديل جداول الناخبين في موعدها دليل على عدم وجود النية في إجراء الانتخابات في موعدها الدستوري والقانوني في وقت لم يعد بمقدور نواب الشعب التمديد لأنفسهم لمرة ثانية بانتظار حوار لازال في علم الغيب لا بداية له ولا نهاية محددة ومعرفة في الزمان .

إن اللجنة العليا للانتخابات المستندة إلى الدستور والقانون لا تستطيع الدخول في هذا النوع من المساومات ولا تستطيع اللجوء إلى هذا النوع من الأفعال وردود الأفعال الدعائية ناهيك عن عدم استعدادها لتجميد الإعداد والتحضير وتحمل ما يترتب عليه من المساءلات والمحاكمات والعقوبات حفاظاً على ما اكتسبته من السمعة الطيبة والكفاءة المهنية والسلوك الحسن والماضي النظيف الذي أشاد به جميع الهيئات والمنظمات الدولية وأكد عليه جميع المراقبين المحليين والدوليين وصل إلى ذروته بآخر انتخابات رئاسية ومحلية حرة ونزيهة قلما نجد لها مثيلاً في تاريخ الديمقراطية العربية الناشئة التي توكل العملية الانتخابية لوزارة الداخلية لان المبالغة في البحث عن الضمانات تؤدي إلى الحيلولة دون إجراء الانتخابات عملاً بالقاعدة القائلة "إن كل شيء يزيد على حده يتحول إلى ضده"وان كثرة الوضوء تخرج الوسخ وتفسد الصلاة .

قد يكون الحوار خطوة بالاتجاه الصحيح الذي يهدف إلى تطوير ما لدينا من المرجعيات والمنظومات القانونية النافذة كإحدى وسائل البحث الديمقراطية السلمية التي نحن بحاجة إليها من حلول لما نعانيه من الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاختلالات الأمنية والتجاوزات الفوضوية ، وحوار الأحزاب لايتناقض مع ما تقوم به اللجنة ولا يخول أعضاءه وأطرافه حق اللجوء إلى هذا النوع من الاتهامات الكيدية للهيئات الدستورية بأساليب ووسائل انتهازية يرفضها كافة أبناء الشعب اليمني وكافة الدول المانحة والمنظمات والمؤيدة للديمقراطية التي تعلم علم اليقين ان التعديلات الدستورية والتصويت النهائي على القانون المعدل وإعادة تشكيل اللجنة العليا من اختصاص السلطات الدستورية المنتخبة لايحتاج إلى الأعوام بقدر حاجته للأيام والأسابيع والشهور إذا صدقت النوايا المضمرة مع ما هو معلن من مزاعم علنية حريصة على الديمقراطية وجاهزة للمنافسة الجادة التي تؤدي الى التعجيل في التداول السلمي للسلطة .

لذلك لا حاجة لأحزاب المشترك إلى اللجوء لإصدار مثل هذه البيانات الاتهامية الشمولية التي تجاوزت الإساءة والتجريح إلى دعوة الدول الشقيقة والصديقة للتدخل وإيقاف ما يترتب على التحضير للانتخابات من عواقب كارثية وخيمة تهدد الوطن بالدمار والخراب لان اللجنة التي وجدت بشرعية دستورية وقانونية لا يمكن إقالتها إلا بشرعية دستورية وقانونية وحتى ذلك الحين ستظل ملزمة وحريصة على القيام بمسؤوليتها بكل الحيادية والاستقلالية مؤكدة على ما تقوم به من حسن الإعداد ودقة التحضير لان الانتخابات هي ا لبوابة الوحيدة للتداول السلمي للسلطة وان الأقلية المعارضة هي صاحبة المصلحة الحقيقة في اجراء الانتخابات في مواعيدها الزمنية.

وان القضاء هو المرجعية الوحيدة للطعن فيما يوجه إليها من الاتهامات التي وصفت أعضاءها بالفاسدين ووصفت المؤيدين لهم بالمنسدين وتجار الحروب وقتلة الحوار الوطني ،وإذا كانت قضايا الحياة والموت بيد الله فان قضايا الاستقلالية والحيادية والحرية والنزاهة يحددها القانون ويوفر لها كل ما هي بحاجة اليه من الحماية من جنون المتهورين والمفجوعين من الهزائم الانتخابية قبل أوانها فهل آن للأحزاب والتنظيمات السياسية أن تبتعد في خطاباتها وبياناتها عن لغة التهديد والوعد والوعيد وتقدم حسن النية على سوء النية وتحفظ للآخرين قدرا معقولا من الحقوق والعدالة باعتبارهم مواطنين قبل أن يكونوا موظفين يعملون مع الدولة الديمقراطية لهم مكانتهم واحترامهم من الآخرين وعليهم احترام مكانة الآخرين وما لهم من الحقوق المتساوية في المواطنة وأمام قدسية الدستور وسيادة القانون ليس هناك احد أفضل من احد وليس هناك من هم في موقع الخدم والعبيد وهناك من هم في موقع السيادة والسياسة .. لان لغة الاستضعاف والاستكبار إلى حد الاستهتار بالهيئات والمؤسسات الدستورية ليست لغة ديمقراطية وليست لغة حوارية قط ولا تعود على أحزابها سوى بما لا حاجة لهم به من السلبيات والأخطاء المعيبة , نقول ذلك ونحن على ثقة من ان المستقبل كفيل بوضع النقاط على الحروف وإعادة المغرورين إلى جادة الصواب والمتطرفين إلى ساحة الوسطية والموضوعية الموجبة للعقلانية والاعتدال .. وان امن الوطن والشعب وسعادته واستقراره وحمايته يحرسها الله جلت عزته وعظمة قدرته وهي مسؤولية القيادة السياسية ومسؤولية كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية قبل أن تكون مسؤولية هذا الشخص أو ذاك من كتبة البيانات وموزعي الاتهامات على قاعدة عصافير القرانع " ادركوا سماكم سماكم فلت ضو الضوء ما عليا درك" الذين يتظاهرون بأحجام واوزان أكبر من أحجامهم وأوزانهم .

فهل ذنب اللجنة العليا للانتخابات أنها نفذت الدستور والقانون احتراما لإرادة الشعب وحقه في الترشح والانتخابات وهل تستحق هذا الهجوم السافر والسب العلني لأنها أدت واجباتها في دقة الإعداد والتحضير للعملية الانتخابية خوفا من المساءلة والعقاب القانوني.

أسئلة نترك الإجابة عنها مفتوحة لكل مواطن يمني غيور على حقوقه السياسية والانتخابية .

صادر عن اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء

تضمنت تجربتها في إنشاء شبكة الأمان الاجتماعي

اليمن تسلم وزراء الشؤون الاجتماعية العرب تقارير العمل الاجتماعي

صنعاء / سبأ :

وافت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، الأمانة العامة لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بالجامعة العربية مؤخرا بالتقارير ذات الصلة بالعمل في مجال السياسة الاجتماعية وآلية تطوير وتنمية هذا القطاع لمناقشتها في دورته القادمة.

وقال وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لقطاع التنمية علي صالح عبدالله في تصريح لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) ان تلك التقارير تضمنت نشاط الوزارة في مجال السياسة الاجتماعية, والبرامج الهادفة إلى تعميق البعد الاجتماعي في التنمية والتخطيط , وتجربة اليمن في إنشاء شبكة الأمان الاجتماعي ,وبرامج الوزارة في مشاريع امتصاص البطالة وغيرها من المجالات ذات العلاقة بطبيعة عمل الوزارة .

وأضاف أن من ضمن تلك التقرير تقريراً يتعلق بالسياسة الاجتماعية في اليمن, وآلية تطبيق هذه السياسة عمليا بما يتوخى مصلحة الناس والنهوض بالرعاية الاجتماعية والمعيشية , كما يتناول التقرير التطور التاريخي لهذه السياسية منذ قيام ثورة 26 سبتمبر وما تضمنته من أهداف تصب في جوهر الاهتمام بالإنسان باعتباره وسيلة التنمية وهدفها في الوقت نفسه.

كما تتضمن تلك التقارير تقريراً يعرض ما قامت به الوزارة من سياسات وبرامج تستهدف تعميق البعد الاجتماعي في عملية التنمية والتخطيط , وحماية الشرائح والفئات الاجتماعية الفقيرة من اي آثار سلبية ناجمة عن قيام الحكومة بتنفيذ حزمة الإصلاحات الاقتصادية,حيث يستعرض التقرير تجربة اليمن في إنشاء شبكة الأمان الاجتماعي منذ العام 1996 حتى الآن.

وقال الوكيل علي صالح عبد الله أن هذا التقرير يستعرض أيضا الخطط والبرامج والمشروعات التي تم تنفيذها والتي سيتم تنفيذها مستقبلا خلال المرحلة القادمة في مجال امتصاص البطالة وتوفير المزيد من فرص العمل الدائمة والمؤقتة وتشجيع ثقافة الإقراض والإقراض الصغير والأصغر وإنشاء المشروعات الصغيرة المدرة للدخل.

ولفت الى أنه من ضمن التقارير التي تم موافاة الأمانة العامة لمجلس وزراء الشئون الاجتماعية العرب بها تقرير يتعلق بجهود اليمن في مجال خفض نسبة الفقر على مستوى الجمهورية وما نفذته وزارة الشئون الاجتماعية والعمل من التزامات وبرامج وخطط ومشروعات في سياق الالتزام بالاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة برعاية المعاقين وكيفية إدماجهم بالمجتمع.

كما يتناول التقرير الإجراءات التي اتخذتها الوزارة في ما يخص الاهتمام بشريحة ذوي الاحتياجات الخاصة, والأشخاص ذوي الإعاقة بموجب القرارات والتعهدات والمواثيق الدولية وما تضعه الحكومة اليمنية من اعتبارات في إطار الاهتمام بهذا الجانب, إلى جانب رعاية الأحداث وتطور دور الرعاية والإيواء لهذه الشريحة من الأطفال,ومعالجة أوضاع الأطفال الذين هم في نزاع مع القانون ,والإجراءات الهادفة إلى تحسين أوضاع الأطفال بشكل عام.

علي صالح عبدالله

وبين وكيل قطاع التنمية في وزارة الشئون الاجتماعية والعمل أن من ضمن تلك التقارير, تقريراً يتعلق بدور الوزارة في تفعيل دور منظمات المجتمع المدني من جمعيات ومؤسسات أهلية ومنظمات ونقابات واتحادات وتعاونيات بمختلف أنواعها.

وأشار إلى أن التقرير يبرز ما نفذته الوزارة خلال السنوات الخمس الماضية وما تم من تحولات في هذا الصعيد وما قامت به اليمن من جهود في الجانب التشريعي والفني والاجتماعي بهدف النهوض بهذه الجمعيات والمنظمات والمؤسسات الأهلية لتفعيل أدوارها لخدمة المجتمعات المحلية ,إضافة إلى آلية تعامل الحكومة معها ,ودور وزارة الشئون الاجتماعية في وضع وتقديم الحلول للتحديات التي قد تعترض طريق هذه المؤسسات والمنظمات.

وفي ما يخص تعديل قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية أوضح علي صالح عبد الله أن مشروع تعديل القانون معروض على لجنة القوى العاملة في مجلس النواب..مبينا أن اللجنة ستسدعي الوزارة والمنظمات للنقاش حول مشروع تعديل القانون في حينه .

وخلص الى أن الوزارة من خلال تواجدها في عضوية مجلس وزراء الشئون الاجتماعية العرب نفذت العديد من الالتزامات والمسؤوليات في مجال العمل الاجتماعي بما يخص تطبيق العديد من القرارات على صعيد الواقع.

مدير عام صندوق النظافة والتحسين في الحديدة لـ 14 أكتوبر :

زيادة الاستهلاك في رمضان تفاقم مشكلة المخلفات وتراكم الأتربة

الحديدة/ أحمد كنفاني:

قال المدير العام التنفيذي لصندوق النظافة والتحسين في محافظة الحديدة أحمد إبراهيم عتيق إن شهر رمضان المبارك من كل عام يشهد زيادة في الاستهلاك وبالتالي إنتاج المزيد من المخلفات. ما يؤدي إلى مزيد من الضغوط على الجهات العاملة في مجال النظافة وجمع المخلفات وإعاقة ملاحقة جمعها خاصة مع تغير أوقات إخراج القمامة من المنازل.

وأوضح أن الصندوق وفي إطار نشاطه الخدمي دشن خلال الشهر الكريم برنامج عمل ودوريات تشغيل متواصلة في مديريات الحوك والحالي والميناء لكنس مخلفات الشوارع والحواري ونقلها من نقاط التجميع وفرامات البراميل إلى المقلب.

وأشار عتيق في تصريح لـ (14 أكتوبر) إلى أن الصندوق أتخذ عدداً من الإجراءات اللازمة ومنها زيادة عدد النقلات من بداية رمضان للآليات العاملة حسب الحاجة وتوزيع العمال حسب ضغط العمل خلال الورديات وإلزام عمال الشوارع باستمرار عملية كنس الأتربة من الشوارع وتنشيط أعمال المخلفات ومنع إعطاء الإجازات خلال رمضان.

وأضاف المدير العام التنفيذي لصندوق النظافة والتحسين في محافظة الحديدة أن من ضمن الأعمال التي سيتولى تنفيذها العاملون في قسم التشجير على مدى الأسابيع الأربعة من الشهر الكريم في الحدائق والمتنزهات الواقعة في إطار مديريات الحوك والحالي والميناء قص وتشكيل أسيجة الياسمين الطويلة والتحويض للأشجار وتصفية النوافير ورفع المخلفات وتصفية الأحواض من الحشائش وتقليم وتصفية الوا شنطونيا والحش للمسطحات الخضراء وعدداً من الأعمال الأخرى .

وأكد عتيق في ختام تصريحه للصحيفة أن هكذا وضع بحاجة ماسة وضرورية إلى مزيد من الجهد والعمل والتوعية وتعاون المواطن وبيان مخاطر المخلفات في حالة بقائها وتكدسها على الفرد والمجتمع والبيئة المحيطة ،وضرورة وضع إجراءات لاستيعاب الزيادة المحتملة للمخلفات في شهر رمضان الفضيل فضلاً عما تقدمه الأسواق من مخلفات جراء زيادة حركة التسوق في هذه الأيام ومع اقتراب عيد الفطر المبارك داعياً المواطنين إلى التعاون مع الصندوق والإبلاغ عن مواقع وجود القمامة والمخلفات في حالة تكدسها وتراكمها وذلك بالاتصال عبر غرفة عمليات مشروع النظافة على الرقم 202484/ 03 وذلك خدمة للمصلحة العامة.